# "هيومن رايتس ووتش": الإصلاحات العمالية القطرية خطوة في الاتجاه الصحيح

الجمعة 27 أكتوبر 2017 09:10 م

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، اليوم الجمعة، إن الإصلاحات العمالية التي أعلنتها الحكومة القطرية، خطوة في الاتجاه الصحيح، "لكن تنفيذها سيكون العامل الأهم".

وقالت المنظمة المعنية بحقوق الإنسان ومقرها نيويورك، في بيان، إن الدوحة تعهدت بتنفيذ سلسلة إصلاحات عمالية مهمة، قدمتها في وثيقة صادرة عن منظمة العمل الدولية.

وعبّرت قطر في الوثيقة، عن التزامها أمام المنظمة بفرض حد أدنى للأجور، والسماح بمراقبة خبراء مستقلين للممارسات العمالية، وإصلاح نظام الكفالة الذي قد يمنع العمال الوافدين من ترك أصحاب عمل مسيئين.

المنظمة الحقوقية تابعت، أن "هذه التدابير ستكون غير مسبوقة في دول الخليج، إذ يشكل العمال المهاجرون أغلب قوة العمل.. لكن التعهد المُعلن لم يستعرض تفصيلا كيف ستُعدل القوانين، وكيف ستُنفذ التغييرات، أو الإطار الزمني للتنفيذ".

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش "قرار قطر بالسماح بمراقبة الممارسات العمالية يمكن أن يساهم في حماية حقوق مئات آلاف العمال المهاجرين، الذين يكدحون في ظروف خطرة بل وتهدد الحياة أحيانا".

وتابعت ويتسن "لأن نظام الكفالة المسيء منتشر في الخليج بالكامل، على دول المنطقة الأخرى أن تخطو خطوات مماثلة".

وفي قطر تقريبا، مليوني عامل وعاملة مهاجرين، يشكلون حوالي 95 بالمائة من إجمالي قواها العاملة.

ويعمل حوالي 40 بالمائة (800 ألف) من هؤلاء العمال في قطاع البناء.

ومنذ ديسمبر/كانون أول 2010، عندما فازت قطر بقرعة استضافة كأس العالم 2022، شرعت البلاد في أعمال بناء ضخمة وإصلاح، منها بناء 8 ملاعب، وفنادق، وبنى للنقل، وغيرها من البنى التحتية.

وقالت السلطات القطرية إنها تنفق 500 مليون دولار في الأسبوع على مشاريع بنية تحتية ذات صلة بكأس العالم.

والشهر الماضي أكدت اللجنة العليا للمشاريع والإرث القطرية (حكومية)، التزامها بحماية العمال في مواقع بناء استادات (ملاعب) بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وضمان صحتهم وسلامتهم.